

ترأس اجتماعاً لمجلس إدارة معهد سعود الناصر الدبلوماسي

الخالد تسلم أوراق اعتماد سفيري المكسيك وجنوب إفريقيا



... وتمعن اجتماع مجلس إدارة معهد سعود الناصر الدبلوماسي



الشيخ صباح الخالد أثناء تسلمه أوراق اعتماد سفيري جنوب إفريقيا

ويهدف الاجتماع للاطلاع على البرامج والخطط التدريبية للمعهد للسنة الخالية بما يسهم في رفع كفاءة كوادر وزارة الخارجية وتزويدهم بالمهارات التي تتناسب مع مستجدات العلاقات الدولية ومصالح دولة الكويت في الخارج.

مسؤولي وزارة الخارجية. وعلى صعيد منفصل ترأس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي الشيخ صباح الخالد اجتماعاً لمجلس إدارة المعهد.

وحضر مراسم التسليم وكيل وزارة الخارجية خالد سليمان الجارالله ومدير إدارة مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور احمد ناصر الحمد ومدير إدارة المراسم السفير ضاري العجران وعدد من

تسلم النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد نسخة من أوراق اعتماد سفير الولايات المتحدة الجديدة لدى البلاد ميغيل انخل ايسبير وسفير جمهورية جنوب إفريقيا مزوليسا بونا.

ولي العهد يشمل برعايته حفل تسليم كأس وجائزة سباق الخيل اليوم



سمو ولي العهد

يشمل سمو ولي العهد يشمل الاحمد برعايته حفل تسليم كأس وجائزة سمو ولي العهد لسباق الخيل للموسم 2014-2015 الذي يقمه نادي الصيد والفروسية. وقد اشاد سموه محافظ الجوهراء الفريق متقاعد فهد احمد الامير لحضور الحفل في تمام الساعة الثالثة عصر اليوم على مضمار المغفور له الشيخ احمد الجابر الصباح.

صعدت من المركز الـ 63 إلى الـ 46 في 2014

أبل : خطة التنمية حسنت من موقع الكويت في تقرير التنمية البشرية



ياسر ابل

الخطة ركزت على مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة التي تعيق التنمية في البلاد

قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية بالإنابة ياسر ابل ان الكويت حسنت عبر تنفيذ الخطة الإنمائية موقعها في تقرير التنمية البشرية الدولي لجهة الترتيب العام وقيمة المؤشر من المركز الـ 63 في تقرير عام 2011 إلى 46 في تقرير 2014. وأضاف الوزير ابل وهو ايضا رئيس مجلس امته للمعهد العربي للتخطيط بالإنابة في كلمته خلال حفل اطلاق تقرير التنمية البشرية الدولي 2014 ممثلا لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان مؤشر دليل التنمية البشرية للكويت ارتفع في التقرير ايضا من 76 في المئة في عام 2011 ليصل إلى 81 في المئة في التقرير الحالي. وذكر ان الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثلاثة ركزت على مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة التي تعيق التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية في الكويت حيث تبنت الحكومة عدة توجهات ركزت على توفير الرعاية السكنية في مواجهة النمو السكاني المتزايد والمخاطر البيئية والاجتماعية وتحسين التعليم والخدمات الصحية وإشراك القطاع الخاص في التنمية وتمكين الشباب من خلال تعزيز دورهم المجتمعي والنموي.

الحكومة حرصت على توفير الرعاية السكنية وتحسين التعليم والخدمات الصحية

بزيادة تعقيدا ويحتاج إلى ان يكون هناك انتماء أكثر قوة. من جانبه قال وكيل المعهد العربي للتخطيط الدكتور حسن ملاحنة ان تقرير التنمية البشرية 2014 جاء بنيل لقياس التنمية الاقتصادية بدلا عن النمو الاقتصادي مبينا ان اصبحت تكمن في ان التنمية البشرية أصبحت الهدف الاساسي للتنمية فكل خطط التنمية اليوم تركز على التنمية البشرية وقد حققت معظم الدول تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية.

وأضاف ان التقرير الحالي يتألف من ثلاثة اجزاء هي الصحة والتعليم والدخل واظهر تفاوتنا كبيرا جدا بين الدول العربية في مجال التنمية البشرية مشيرا الى ان الكويت حققت تقدما واضحا في هذا المجال مقارنة بغيرها من الدول العربية. واظهر تقرير التنمية البشرية الدولي 2014 الذي اطلق تحت عنوان (المنسي في التقدم وبناء الثقة لدولة الكويت) ان مستويات التنمية البشرية الشاملة تتواصل في الارتفاع لكن بوتيرة ابطأ من قبل وان أكثر من 15 في المئة من سكان العالم لا يزالون عرضة للفقر. وذكر انه في 16 دولة حول العالم تساوى مستوى التنمية البشرية للمرأة مع مستواها للرجل مبينا ان الهبوط الحاد في مؤشر التنمية البشرية وقع خلال العام الماضي في جمهورية افريقيا الوسطى وليبيا وسوريا حيث ساهم الصراع المستمر في انخفاض الدخل. وبين التقرير ان لدى جنوب اسيا أكبر عدد من السكان الفقراء والذين يبلغ عددهم نحو 800 مليون شخص اضافة الى 270 مليون شخص قريبين من خط الفقر اي ما يعادل 71 في المئة من عدد سكان هذه المنطقة.

الوقت تواجهه عييلة التنمية البشرية والجمعية والمتعلقة بوجود خلل في التركيبة السكانية وضعف جودة بعض الخدمات العامة. وذكر ان التحدي الأهم هو تمكن الشباب والمرأة في المجتمع مضيفا انه لو قدر لنا مواجهة هذه التحديات وتعزيز المزايا والامتيازات التي وفرتها الدولة القادمة من قرن الكويت ستحقق العديد من الإنجازات في التنمية البشرية. من جانبه اشار المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت الدكتور ميشر رياض شيخ بجهود الكويت الإنسانية متمثلة بفوائد العمل الإنساني سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد في استضافة مؤتمر الملتحقين الثالث في 31 مارس المقبل موضحا ان مساعدات الكويت لسوريا خلال هذه الأزمة بلغت حوالي 800 مليون دولار أمريكي. وأكد اهمية هذه التقارير في مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات على تنفيذ طموحات وتطلعات المجتمع مبينا ان التقرير الحالي يركز على نقاط الضعف والمرونة خاصة ان العالم

عام 2015 الذي تنتهي فيه المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. وقال الوزير ابل ان التنمية البشرية باعتبارها المحطة أصبحت هدفا استراتيجيا مهما تسعى الدول التقدمية والثابتة على حد سواء إلى تحقيقه بكل الوسائل من أجل استكمال جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف انه بالرغم من ان التنمية البشرية في المنطقة العربية شهدت تحسنا حسب التقرير الحالي الذي وضعها ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة بتحقيقها موقعا متقدما لجهة نصيب الفرد من الدخل الذي بلغ 15,8 ألف دولار متجاوزا متوسط الدخل العالمي بنسبة 15 في المئة فإن الفوارق التنموية ما زالت كبيرة بين الدول العربية. وذكر انه في الوقت الذي تحل فيه دول مجلس التعاون الخليجي ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا بلغ الجزء الأكبر من الدول العربية ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة ولا يزال الفرق المتعدد الأبعاد تحديا يواجه بعض البلدان العربية. واما بان هذه الفوارق تأتي في

شملت 1500 أسرة بمخيم الزعتري الصانع وزع مساعدات للنازحين ضمن حملة «قائد الإنسانية»



الصانع أثناء تسليم المساعدات

وزع وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع حشا أسس مساعدات على أسرة سورية بمخيم (الزعتري) ضمن حملة «قائد الإنسانية» التي تشمل اللاجئين السوريين في دول جوار سوريا. وقال الوزير الصانع في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان المساعدات التي توزع ضمن حملة «قائد الإنسانية» تأتي استجابة لتوجهات صاحب السمو بمواصلة تقديم العون للاجئين السوريين في دول جوار سوريا خاصة في هذه الظروف المأخوذة الصعبة.

وستستضيف كذلك المؤتمر الثالث. وقال الوزير الصانع ان الوفد الذي يزور الأردن حاليا برئاسة وزير الخارجية وعضو قيادة في مجال العمل الإنساني والأغاثي يأتي في سياق الدور الإنساني لدولة الكويت للتواصل لدعم اللاجئين السوريين بتوجيه من صاحب السمو لاطلاع ايضا على اوضاع اللاجئين وتقييم احتياجاتهم.

«الزراعة» عقدت اجتماعاً لمتابعة إجراءات دخول المنتجات السمكية المستوردة

ناقشت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في اجتماع تنسيقي أمس مع عدد من ممثلي الجهات الحكومية والمعنية بإجراءات دخول المنتجات السمكية المستوردة الى البلاد. وقالت الهيئة في بيان صحافي انه تم مناقشة ما جاء في قرار الهيئة بشأن حظر صيد وتداول الروبيان بالبحر الاحمر والسمكية اعتباراً من منتصف شهر يناير الجاري فقد عقد الاجتماع لمناقشة إجراءات دخول الاسماك والروبيان المستوردة عبر المنافذ

الجمركية بعد استيفاء الشروط الخاصة بذلك والحصول على شهادة المنشأ والشهادة الصحية للاسماك الواردة. وذكرت الهيئة ان الاجتماع عقد برئاسة نائب المدير العام لشؤون الثروة السمكية بالهيئة المهندس فيصل الحساوي وحضور ممثلين عن بلدية الكويت والإدارة العامة للمحار وادارة خفر السواحل والانصاف الكويتي لصيادي الاسماك.

في كلمة أمام اجتماع لفريق الأمم المتحدة المختص بنجيف

الصبيح : الكويت ملتزمة بالتوسع في تعزيز حقوق الإنسان

الاسرة ومشروع قانون الاحداث حيث اعلنت تلك المشاريع للبرلمان لإقرارها. وخصت الصبيح مجال حقوق وتمكين المرأة بالتوضيح مؤكدة ان دولة الكويت تولي حقوق المرأة ورعايتها اهمية قصوى اثمرت عن تحقيق العديد من الإنجازات التي اسهمت في تعزيز حقوق المرأة خلال السنوات الماضية. واستعرضت أمثلة من تلك الإنجازات من بينها تنامي حصة المرأة الكويتية في سوق العمل خلال الفترة ما بين عامي 2010 و 2013 حيث بلغت نسبتها 51 بالمئة في القطاع الخاص و45 بالمئة في القطاع العام بينما بلغت نسبة القيادات منهن في القطاعين 20 بالمئة. وأشارت الى اقرار مبدأ المساواة في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص عند نمائل العمل وقبول المرأة للعمل في سلك القضاء بعد ان كان سابقا حكرا على الرجل. وذكرت ان قانونا جديدا صدر بشأن المساعدات العامة في عام 2011 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة في عام 2013 لضمان مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع.

وقعا يتعلق بتقرير دولة الكويت الثاني الذي يناقشه مجلس حقوق الإنسان وأوضح انه يشرح اختصاصات الأليات التي اعتمدها دولة الكويت لضمان وتعزيز حقوق الإنسان. وبينت ان في طليعة هذه الأليات توجد لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة والهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للغذاء. كما اشارت الوزيرة الكويتية الى ان السلطة التنفيذية انجزت مشروع قانون بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس وفي نطاق مشاريع القوانين. واستندت بالقول « فقد قامت السلطة التنفيذية بانجاز ثلاثة مشاريع قوانين وردت ضمن تعهداتنا الطوعية او التوصيات الصادرة عن مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل لتقرير الكويت الوطني في مايو 2010 ». و عدت بعضا من هذه المشاريع مثل مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون محكمة



الصبيح تكلم في كلمتها أمام الدورة الـ 21 لتقرير الأمم المتحدة

ولفتت الى ان وفدا كويتيا موسعا من كافة أجهزة ومؤسسات الدولة حضر شارك في اعمال الدورة ما يعكس جدية وحرص دولة الكويت في تنفيذ التزاماتها بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل.

متابعة التزاماتها وتعهداتها الدولية الخاصة بحقوق الإنسان قامت بإنشاء لجنة دائمة (فريق عامل) تضطلع بمهمة الإشراف وإعداد كافة التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعتها.

بنجيف - «كونا»: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية لدى الكويت هند صبيح الصبيح اسم امام الامم المتحدة التزام دولة الكويت بالعمل على حماية وتعزيز وصون حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية. وقالت الصبيح أمام الدورة الـ 21 لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان ان الكويت على ادراك تام بان مسائل وقضايا حقوق الإنسان متطورة ومتغيرة تتطلب دائما تحقيق المزيد في مجال ضمانها وصونها وإتاحتها. وأضافت « نؤكد حجب المسؤولية التي تتحملها الدولة مؤكداً التزام الكويت في سعيها الدؤوب نحو التوسع في تعزيز حقوق الإنسان انسجاما مع خططنا واهدافنا الوطنية وتاريخنا العربي والإسلامي في ظل نظام عالي تنسود المحبة والسلام. وأشارت الى ان تقرير دولة الكويت الأول كانت له انعكاسات إيجابية على واقع حقوق الإنسان

في دولة الكويت بالرغم من ان المبادئ الاساسية لحقوق الإنسان تم تضمينها في دستور دولة الكويت والقوانين الصادرة تنفيذاً له. وأضافت ان توصيات التقرير الأول ساهمت في تحقيق تقدما في هذا المجال سواء على مستوى منظومة القوانين والتشريعات او السياسات والخطط التي اتبعتها الدولة في صون وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وشددت الصبيح على القول « بالرغم من المتغيرات الاقتصادية السلبية والاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الواقع الاقليمي للحمد بدولة الكويت فقد حرصت بلادي في الماضي فدما في اضافة المزيد من الإنجازات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان ». وأكدت ان الكويت تنظر الى الحوار التفاعلي باعتباره عملية ثنائية تعزز انتظام المزيد بينها وبين الفريق العامل مضيفة « وعلى هذا الاساس فإن دولة الكويت تنظر بجدية لكافة القضايا المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ». وقالت الصبيح انه حرصا من الكويت على